الجمهور: وزير التعليم العالي يتابع «تفتيش طالبات الهندسة»

قال النائب فايز الجمهور إنه هاتف وزير التعليم العالي بخصوص ما أثير في شأن ما حدث في أحد اختبارات كلية الهندسة إذ طلب من الطالبات فتح العباية أو خلعها للتفتيش من ضمن شروط دخول اختبار الأونلاين، مؤكدا أن الوزير بنفسه يتابع الموضوع ويحقق فيه، و«بناتنا لهم كل حشمة وتقدير وسترهم وعفافهم في وجيهنا».

ساعتان من الجلسة المقبلة لمناقشة خطة العودة للمدارس

تقدم النائب يوسف الفضالة بطلب تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة لتقوم الحكومة بشرح خطة العودة للقطاع التعليمي، وعرض ما لديها بخصوص هذا الأمر.

الغانم بعد تحويله للنيابة: سأكون أول من يمتثل وآخر من يخالف

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه أبلغ امس بأنه ستتم إحالته إلى النيابة العامة على خلفية بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات، مؤكداً أنه سيكون أول من يمتثل وآخر من يخالف.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس «تم إبلاغي امس بتحويلي إلى النيابة العامة على خلفية بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات في ديواني، وللأمانة فعلا هي كانت تجمعات خالفت الإجراءات الصحية».

وتابع الغانم «أؤكد امتثالي التام وسأكون أول من يحضر إلى النيابة وأول من يطلب رفع الحصانة عني لنؤكد أننا في دولة دستور وقانون وأنه لا كبير فوق القانون».

وشدد الغانم على أنه سيكون أول من يطبق ويحترم القانون وآخر من يعترض على تطبيقه وأنه لا كبير أو صغير أمام القانون في دولة الكويت دولة المؤسسات.

وأوضح الغانم «لم يصلني شيء رسمي بشأن الإحالة لكني أبلغت بأنه ستتم إحالتي وأعتقد أنه هذا هو التصرف الصحيح والسليم وأؤكد ما ذكرته سلفا، سأمتثل امتثالا كاملا، وأمام القانون لا توجد لا مناصب ولا مكانة سياسية».

مرزوق الغانم

وقال الغانم «لو لم تتم إحالتي للنيابة سأقول لهم إن هناك تجمعات في ديواني بعد الانتخابات خالفت الإجراءات والاحترازات الصحية ويجب إحالتي».

وذكر الغانم «هناك دستور وقانون أقسمنا على احترامه ويجب أن يطبق على الكبير والصغير وأولهم رئيس مجلس الأمة، وإذا كنا أخطأنا في الاحترازات الصحية أو مخالفة أي قانون يجب أن نتحمل نتائج هذه المخالفات بكل رحابة صدر

الحكومة متمسكة بـ«الدين العام» وتضعه على رأس الأولويات

واصلت لجنة الأولويات في اجتماعها أمس وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر كما تمت مراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة

وقال مقرر اللجنة النائب اسامة المناور إن اللجنة اجتمعت بجميع أعضائها ومن الجانب الحكومي حضر الأمين العام لمجلس الوزراء، ووكيل وزارة مجلس الأمة، ومجموعة من القيادات الحكومية، حيث تقوم اللجنة بعمل توافقي مع الحكومة بوضع الأولويات للمرحلة المقبلة لجلسات مجلس الأمة.

وأوضح المناور أن الحكومة مازالت مصرة على وضع مشروع قانون الدين العام على رأس الأولويات، والمقدم منذ عام 2017، مشيرا إلى أنه كان الحديث في الفترة الماضية عن سحب 5 مليارات من صندوق احتياطي الاجيال القادمة ورفضت اللجنة المالية هذا المشروع ، لكن حاليا الموضوع تغير والدولة تطلب اقتراض 20 مليار دينار نصفها من البنوك المحلية والنصف الآخر من البنوك العالمية.

وأكد المناور رفضه المشروع الحكومي للاقتراض من الخارج وطالبها بتقديم خيارات أخرى، كطلب الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة بشرط معرفة آلية السداد وأوجه الصرف وإيجاد بدائل في المرحلة المقبلة تدر دخلا للبلد، كي لا يتكرر الاقتراض.

اجتماع لجنة الاولويات

وقال المناور إنه كان خارج المجلس في 2017 لكنه رفض مشروع الاقتراض لأسباب شرعية، كما استفسر عن كيفية السداد، ورد البعض أن السداد سيتم من بيع النفط .

وتساءل المناور» كيف إذا لم نستطع بيع النفط؟ وكيف إذا أغلق مضيق هرمز خصوصا أننا نقع في منطقة إقليمية ملتهبة؟» مشيرا إلى أن الاقتصاد الكويتي سيضرب في مقتل ويكون السداد أضعافا مضاعفة والدينار سوف ينهار، مؤكدا أن تحذيره تحقق أثناء أزمة كورونا بعدما فقد النفط قيمته.

ولفت المناور إلى أن أولوية الحكومة كانت تتركز على معالجة آثار جائحة كورونا الاقتصادية التي اثرت على جميع البيوت الكويتية من دون استثناء، لكنها حاليا تطالب بإقرار قانون يتيح لها الاقتراض خلال 20 سنة ، وفي الوقت ذاته تقول لا توجد لدينا رواتب في شهر ابريل واسعار النفط انهارت ،متسائلا» اذن لماذا تريد ان نمنحها شيكا على بياض؟ ، وما الغاية من تقديم هذا القانون الآن في هذا الوقت؟ «.

وأكد المناور ان الكويت ودولة اخرى في العالم فقط اللتان لا تقع تحت وطأة نظام العولمة الجديد، والكويت ليست مديونة لأحد والحكومة تريد أن تدخلنا في هذه الدوامة.

«الميزانيات»: إمهال «التطبيقي» شهراً لتسوية الملاحظات الرقابية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية الجديدة 2022/2021 وحسابها الختامي عن السنتين الماليتين المنتهيتين 2019/2018 و2020/2019.

وقال رئيس اللجنة د. بدر الملا في بيان صحفي، إن اللجنة قررت بعد انتهاء المناقشة منح الهيئة شهرا كاملا للتنسيق مع الجهات الرقابية في تسوية الكثير من الملاحظات والاجتماع معها مجددا، خاصة وإن عدم تسوية هذه الملاحظات قد يعرض ميزانيتها للتعليق وعدم الموافقة عليها.

وأوضح ان مصروفات الهيئة في ميزانية السنة الجديدة قدرت بـ323 مليون دينار بزيادة قدرها 14% عما صرفته فعليا في السنة المالية المنتهية الأخيرة.

وأضاف أن « اللجنة شددت على أهمية شغل الوظائف الشاغرة لدى الهيئة لمواجهة التنامي المتزايد في أعداد الطلبة البالغ عددهم نحو 54 ألف في مختلف كليات ومعاهد الهيئة.

وأشار إلى أن أعداد موظفي الهيئة المعينين على الكادر العام تناقصت بـ 439 وظيفة خلال السنوات الأربعة الماضية، في حين أن هناك 297 وظيفة شاغرة لتعيين الكويتيين كأعضاء لهيئة التدريس والتدريب.

وأكد أن هذه الأرقام وإن كانت في تناقص بسبب وجود إعلانات توظيف لدى الهيئة بالفترة الحالية، إلا أنها في ذات الوقت عليها بعض الملاحظات كطلب تخصصات محددة جدا لمواد غير موجودة في الأقسام العلمية ووجود نقص في الأقسام العلمية الأخرى وتمديد فترة الإعلان بتقديم بعض طلبات التخصصات.

لجنة الميزانيات

ودعا الملا إلى الشفافية في التقديم وتعيين المستوفين وفقا للشروط والتأكد من سد النقص في كافة الأقسام العلمية وفق لوائح الهيئة وتعديلها إن لزم الأمر، مع دعوة وزير المالية لاجتماع لاحق لمناقشة أسباب قيام وزارة المالية بمخالفة القيود الواردة بالميزانية في إجراء مناقلات لصالح الهيئة من بنود لا يجوز النقل منها كـ (الوظائف العامة) رغم وجود حاجة ملحة للتوظيف.

وفيما يخص مكافأة الساعات الزائدة عن النصاب والمقدرة بـ24 مليون دينار شاملة الفصل الدراسي الصيفي، قال الملا إن اللجنة لا زالت ترى أنها بحاجة إلى مزيد من الضبط خاصة وأن جهاز المراقبين الماليين امتنع عن اعتماد العديد منها لمخالفتها الإجراءات اللائحية.

وبين أن من بين تلك الاجراءات منحها لأعضاء هيئة التدريس والتدريب من شاغلي الوظائف الإشرافية والتعديل على ضوابطها دون موافقة ديوان الخدمة المدنية، فضلا عن استبعاد جهاز المراقبين الماليين لـ 8 أسماء من كشوف الصرف لعدم ورود أسمائهم في قرار التكليف مع أهمية فتح تحقيق في هذا الموضوع وموافاة كل من اللجنة والجهاز بنتائجه.

ولفت إلى أن اللجنة لاحظت تكرار تعاقد الهيئة دون إذن الجهاز المركزي للمناقصات العامة في العقود الخاضعة لنصابه القانوني من خلال تمديد العقود القائمة أو التعاقد المباشر في كل من (الصيانة – نقل الطلبة – الزراعة التجميلية – الخدمات الهندسية).

وأكد أن ذلك يتطلب إحكام الدورة المستندية ومتابعة العقود أولا بأول لترسية عقود على مناقصين جدد بأسعار تخفف الأعباء عن خزينة الدولة بأفضل الشروط ، وخاصة وأن أحد طلبات التمديد لأحد شركات النقل رفع تكلفة خدمة تأجير الباص من 27 دينار يوميا إلى ما يجاوز الـ40 دينار.

وقال إن اللجنة طلبت موافاة ديوان المحاسبة بجميع طلباته في المخالفة المالية بشأن الإجراءات المتخذة للمبتعثين إلى الجامعة الأمريكية بأثينا غير المعترف بها بحكم قضائي في دولة الكويت والمحالين إلى مجلس التأديب حاليا.

وأشار إلى أن اللجنة اطلعت على مستجدات المشاريع الإنشائية الجديدة في مدن صباح الأحمد وجابر الأحمد والتي ستقام فيها أفرع لكليات ومعاهد الهيئة لتستوعب 15 ألف طالب، حيث انتهى إعداد هذه التصاميم إلا أنها تأخرت في التنفيذ وكان يفترض تشغيل بعضها في سنة 2022 إلا أن هذا الأمر لم يتم

السويط: إحالة 38 نائباً إلى النيابة العامة ممارسة انتقائية.. ولن نتعاون مع هذه الحكومة

اعتبر النائب ثامر السويط أن إحالة وزارة الداخلية 38 نائبا إلى النيابة العامة بحجة تجمعات مخالفة تتسم بالانتقائية والتعسف، مؤكدا عدم تعاونه مع حكومة الشيخ صباح الخالد. وقال السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن « وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي لم يف بوعده للنواب في قاعة عبدالله السالم بأنهم (ربعه وجماعته) وأصبح يمارس الانتقائية والقمع والتعسف، معتبرا أن ما تناقلته الصحف عن إحالة 38 نائبا إلى النيابة العامة يعد استهتارا بالسلطة التشريعية وبالشعب الكويتي.

وتساءل السويط «هل هذا فعل يليق أن يقوم وزير الداخلية بتلك الأفعال تجاه ربعه وجماعته؟».

وأوضح أن الوزير حضر إلى ديوان النائب محمد المطير بحضوري والنائب خالد العتيبي و د. بدر الداهوم وطلب إلغاء الوقفة التضامنية مع الداهوم.

وأضاف أن « النواب أبلغوه بحرصهم على الاشتراطات الصحية وصحة الناس وأنهم سيحولون الوقفة التضامنية إلى مؤتمر صحفي».

وأكد أن «وزير الداخلية بارك المؤتمر الصحفي وهاتف رئيس الوزراء ووزير الصحة وأبلغهما بالأمر، وأنه طلب التقاط الصور مع النواب لتوثيق اللقاء».

واستغرب السويط إحالة وزير الداخلية المشاركين في المؤتمر الصحفي إلى النيابة العامة، مؤكدا أنه «كان الأولى بالوزير أن يحيل نفسه أولا إلى النيابة العامة لأنه هو من بارك المؤتمر ونظم السير للوصول للمؤتمر ووفر الأمن له». من جهة أخرى، رأى السويط أن إحالة 38 نائبا من أصل 50 إلى النيابة العامة – بحسب المنشور في الصحف امس– وهم ممثلون للشعب الكويتي بمثابة استهتار بالسلطة التشريعية والشعب الكويتي.

وقال «للأسف أنتم تستخدمون الأزمة الصحية وقانون الصحة العامة الذي ليس له معايير دقيقة وثابتة ومن الصعب جدا أن تضبط الأمور الصحية».

واعتبر أن « هناك تناقضاً بين قرارات وأفعال الوزير بدليل أنه يحضر ليلاً اجتماعات العسكريين بوزارة الداخلية ويفتخر بذلك، ويحضر قبل أيام إلى المقبرة بشكل لا يتوافق مع الاشتراطات الصحية».

وأشار إلى أن «الوزير كان موجودا أيضاً بجلسة الافتتاح وشاهد ما حدث فيها من تجاوزات من الجماهير»، مضيفا أنه « بعد مرور 3 أشهر على الجلسة لم تتم إحالة أحد إلى النيابة العامة على الرغم من رغبة النواب تجاه هذا الأمر».

ولفت إلى أن هناك اجتماعات عدة عقدت داخل مجلس الأمة ولعل آخرها هو مؤتمر المرأة قبل أسبوع واحد ولم يتم تفعيل القانون، بينما تتم إحالة أفراد لأنهم جلسوا مع بعضهم.

«شؤون الإسكان» توافق على خفض قيمة قسائم خيطان وإلغاء «وقف بدل الإيجار»

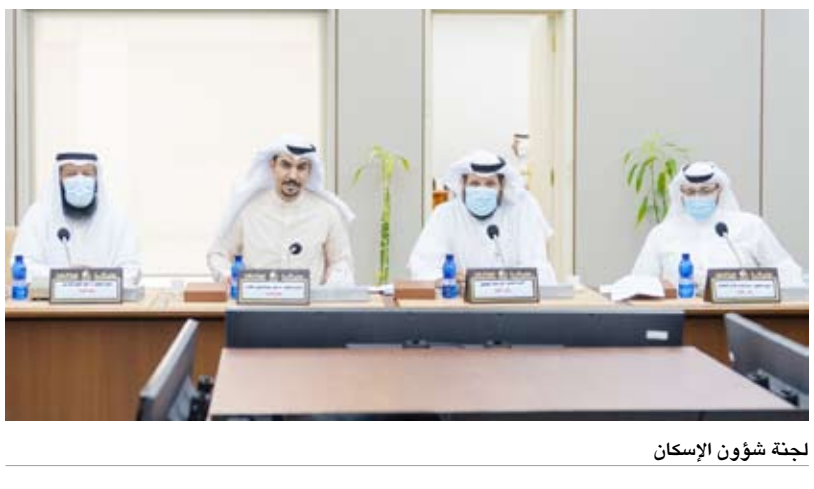

لجنة شؤون الإسكان

وافقت لجنة شؤون الإسكان في اجتماعها امس على عدد من الاقتراحات بشأن قسائم منطقة خيطان وتعديل اللائحة الداخلية لمؤسسة الرعاية السكنية، وإلغاء المادة 14 من اللائحة ذاتها.

وأوضح رئيس اللجنة النائب فايز الجمهور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن أبرز الاقتراحات التي وافقت عليها اللجنة اقتراح بقانون بخفض قيمة القسائم بمنطقة خيطان من 15 ألف دينار إلى 5 آلاف دينار، وفتح البدل وإلغاء شرط حظر التصرف بالقسيمة لمدة 10 سنوات ومعاملتها كمثيلاتها في المناطق السكنية الأخرى.

وأضاف أنها وافقت أيضا على اقتراح بشأن إلغاء المادة رقم 14 من اللائحة الداخلية لمؤسسة الرعاية السكنية فيما تضمنته من وقف بدل الإيجار بصفة نهائية، وان يستمر صرف بدل الإيجار لمن تنازل عن طلبه الإسكاني أو قام بالبدل.

وأوضح أن اللجنة وافقت أيضا على اقتراح بشأن تعديل لائحة الرعاية السكنية بما يقضي باستمرار صرف بدل الإيجار لمن حصل على أحد بدائل الرعاية السكنية من دون أن يتم إيصال الخدمات الأساسية الضرورية لها من كهرباء وماء وصرف صحي.

وأكد الجمهور أن مفهوم السكن ليس مقتصرا على أن يسكن المواطن في بيت بلا خدمات صحية أو مياه أو طرق وإنارة، وأن المفهوم الصحيح والسليم للرعاية السكنية هو أن يكون السكن مكتملا بالخدمات كافة

الشاهين يقترح تثمين أو تحويل بيوت السالمية إلى النشاط الاستثماري

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة بالسماح بالتثمين أوالتحويل إلى النشاط الاستثماري، في عدد من القطع (12،4،2) في السالمية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يقطن منطقة السالمية العديد من الكويتيين ذوي الأملاك السكنية، وحيث إن المخطط الهيكلي للمنطقة سيتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء والمجلس البلدي في الشهر المقبل، ووجب إنصاف أهالي منطقة السالمية الكويتيين، الذين لم يتبق منهم في القطع الثلاثة (12،4،2) سوى ما يناهز 500 بيت فقط لا غير.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

قيام بلدية الكويت بإضافة التثمين أوالتحويل إلى النشاط الاستثماري، وذلك بشأن قطع (12،4،2) في منطقة

أسامه الشاهين

السالمية السكنية إلى المخطط الهيكلي العام للدولة، مراعاة لظروف قاطنيها من المواطنين وسط قطع تجارية وإستثمارية وسكن «عزاب» يحيط بهم

القطان يقترح منحاً لمتفوقي البعثات الداخلية في التخصصات الأكاديمية

أعلن النائب د.علي القطان عن تقديمه اقتراحا برغبة بمنح طلبة البعثات الداخلية المتفوقين بدرجة البكالوريوس منحا دراسية للحصول على الماجستير وَالدكتوراه على نفقة الوزارة أسوة بنظرائهم من الطلبة المتفوقين في البعثات الخارجية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعتمد ثقافة أي مجتمع بالأساس على قيام الدولة بتعليم أفرادها للانخراط في الوظائف الشاغرة بعد إيصالهم إلى أعلى المستويات العلمية من خلال برامج مدروسة في التخصصات التي تحتاجها الجهات الحكومية والقطاع الأهلي، وقد دأبت الكويت على تطوير مخرجات التعليم من خلال البعثات الدراسية الخارجية للطلبة للوصول إلى درجة الماجستير والدكتوراه، بينما استثنت طلبة البعثات الداخلية من استكمال تحصيلهم العلمي بعد التخرج بدرجة البكالوريوس.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام وزارة التعليم العالي بمنح

د. علي القطان

طلبة البعثات الداخلية المتفوقين بدرجة البكالوريوس في كافة التخصصات الأكاديمية بمنح دراسية لاستكمال دراستهم والحصَول على درجة الماجستير والدكتوراه على نفقة الوزارة أسوة بنظرائهم من الطلبة المتفوقين الحاصلين على البعثات الخارجية.